

ضروريات ومجالات التكامل بين الدول العربية لإحداث التنمية الزراعية المستدامة

وحيد على مجاهد¹

الخلاصة

بالإضافة إلى ما أفرزته الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة من الآثار السلبية على مختلف الأقطار العربية، فإنها قد ألقت الضوء مجدداً على ما يعانيه الوطن العربي من أزمة مزمنة في أوضاع الأمن الغذائي. ودفعت إلى سطح الأحداث والاهتمامات بقضية التنمية الزراعية العربية، وإمكانيات التكامل العربي لتحقيق مستويات أفضل من التنمية المستدامة. في هذا الإطار تبرز مجموعة من التساؤلات المنطقية حول:

- أهم تحديات وطموحات التنمية الزراعية العربية المستدامة.
- مدى وجود فرص وإمكانيات لتحقيق مستويات أفضل للأداء التنموي الزراعي العربي.
- هل هنالك مبررات وضرورات للعمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية.
- وما هي المدخل الأكثر ملاءمة وفاعلية للعمل الزراعي العربي المشترك في المرحلة القادمة.

في إطار هذه التساؤلات، ومن خلال مناقشة وتحليل كل منها، يمكن القول بأن الوطن العربي - برغم ما يواجهه في مجال التنمية الزراعية من تحديات موريدية أو غير موريدية - لا يزال يملك الكثير من الفرص والإمكانيات لتحقيق معدلات أعلى للتنمية الزراعية وتحقيق أداء أفضل في مجال الأمن الغذائي العربي. كما أوضحت المناقشة والتحليل أن محور العمل العربي المشترك لتحقيق طموحات التنمية الزراعية العربية لا تزال له أهميته وضرورته الكبيرة، لا سيما إذا ما تم تصحيح مسار ومدخل هذا العمل المشترك، في اتجاه التركيز على توفير المقادير الكافية من الأموال اللازمة لتحقيق الطموحات التنموية المستهدفة، والتي تقدر في حدها الأدنى بنحو 50 مليار دولار يتم توفيرها بشكل تراكمي زراعي على مدى 5 سنوات، وذلك من خلال إنشاء صندوق عربي للتنمية الزراعية، يقدم خدماته لكل من الحكومات ورجال الأعمال والمستثمرين بأكبر قدر ممكن من التسهيلات، ولكن وفق إطار متكامل للشروط والقواعد التي تضمن كفاءة استخدام تلك الأموال في الأغراض والمشروعات التي تخدم أهداف التنمية الزراعية المستدامة، وتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، على أن يقترن ذلك بتنسيق السياسات الزراعية العربية، وتوفير مناخات أكثر جاذبية للاستثمار الزراعي في مختلف الأقطار العربية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الزراعي العربي؛ التنمية الزراعية المُستدامة.

مقدمة

خلال السنوات الثلاث الأخيرة - منذ أوائل عام 2006 - أخذت الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية تتجه نحو التزايد على نحو متواصل وبمعدلات مرتفعة، حتى وصلت إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، أصبح العالم يواجه أزمة غذائية حادة اتسعت دائرة آثارها السلبية لتشمل العديد من دول العالم. وكانت تلك الآثار أفدح ضرراً بالنسبة للدول المستوردة الصافية للغذاء، ومن بينها الدول العربية. حيث جاءت الأزمة الغذائية العالمية، وما صاحبها في بداياتها من أزمات واختلالات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتسلط ضوءاً كاشفاً على قضية التنمية الزراعية العربية وتراجع مستويات أدائها، وقصورها المزمع عن تحقيق ما كان مأمولاً لها من الأهداف والطموحات. وهكذا أصبحت قضية التنمية الزراعية في قلب دائرة الاهتمام من كافة المسؤولين وعلى كافة المستويات، وكأنما كشفت الأزمة الجديدة الطارئة عن أزمة كامنة مزمنة، أعيدت بمقتضاها تلك القضية من جديد إلى طاولة البحث والدراسة والمناقشة، وعقدت من أجلها الاجتماعات والمؤتمرات والندوات القطرية والعربية، وتمت من أجلها المشاركات رفيعة المستوى في مختلف المحافل والفعاليات الإقليمية والدولية حول أزمة الغذاء العالمية .

كانت مسألة العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية من بين أهم المسائل التي أثيرت في إطار المراجعة وإعادة الدراسة والبحث حول قضية التنمية الزراعية العربية. وحول هذه المسألة يدور اهتمام هذه المقالة في محاولة للمشاركة فيما يدور من حوار وجدل بشأنها، ولإلقاء بعض الضوء حولها. وتتحدد محاور تلك المشاركة في أربع نقاط رئيسية تدور حول

التساؤلات الأربع التالية:

- ما هي أهم تحديات وطموحات التنمية الزراعية العربية المستدامة؟
 - هل ثمة فرص وإمكانيات لا تزال سانحة ومتاحة لتحقيق مستويات أفضل للأداء التنموي الزراعي العربي؟
 - إذا كان هنالك ثمة فرص، فهل هناك مبررات وضرورات للعمل العربي المشترك من أجل المساهمة في تحقيق طموحات التنمية الزراعية العربية؟
 - إذا كانت هناك مبررات وضرورات للعمل المشترك، فما هو المدخل أو المدخل الأكثر ملاءمة وفاعلية في هذا الشأن؟
- تحديات وطموحات التنمية الزراعية العربية تواجه التنمية الزراعية العربية - على الصعيد العام كما هو الحال على المستوى القطري لكل دولة - مجموعة من التحديات التي تفوق بكثير ما يوجه إليها من الجهود والاهتمامات، أو من الموازنات والاستثمارات. فبرغم بعض ما تحقق خلال مراحل التنمية الزراعية العربية الماضية من تطورات وإنجازات على صعيد زيادة المساحات الزراعية وبخاصة الزراعات المروية، أو على صعيد التحسن في مستويات الإنتاجية، فإنه يتعذر القول بأن الزراعة العربية تنتمي إلى الزراعات الحديثة في نظمها ومؤسساتها، أو فيما يحكمها من السياسات وأساليب الإدارة، أو فيما تستخدم من المستجبات التكنولوجية، أو فيما يدعمها ويعززها من المرافق والبنى الأساسية أو الخدمات المساندة، أو فيما يقودها ويوجهها من نظم المعلومات الفنية والتسويقية.
- في هذا الإطار، فإنه يقع على عاتق القطاع الزراعي العربي أعباء ومسؤوليات مواجهة واقع هذا القطاع بمختلف مشكلاته ومعوقاته، كما تقع أعباء مستقبل التنمية الزراعية بما تنطوي عليه من طموحات وبما يواجهها من تحديات. يأتي مقدمة تلك الطموحات والتحديات ما يلي:

¹ أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ص.ب. 68 حدائق شبرا 11241 القاهرة، مصر. فاكس: 202-4444460+ بريدي إلكتروني: waheed.moged@gmail.com

- توفير متطلبات الغذاء للزيادات السكانية المتواصلة والتي تعد معدلاتها الأعلى عالمياً (حوالي 2.3% سنوياً خلال السنوات الخمس الأخيرة). وبهذا المعدل فإن ما يقرب من خمسة ملايين نسمة إضافية تضم سنوياً إلى مستهلكي المنتجات الزراعية الغذائية. ويقدر أن تبلغ الزيادات السكانية الإضافية في عام 2020 (أي خلال اثني عشر عاماً فقط) ما يتراوح بين 103 إلى 121 مليون نسمة ليصل العدد الإجمالي للسكان إلى حوالي 446 مليون نسمة وفق معدل النمو الحالي (2.3%) أو إلى حوالي 428 مليون نسمة إذا ما انخفض معدل النمو السكاني إلى حوالي 2%.
- برغم الزيادة السكانية المتواصلة، فإن طموحات التنمية الزراعية العربية كانت تستهدف التخفيف من نسب العجز الغذائي وبخاصة للمجموعات الغذائية الأساسية، تلك النسب التي لم تسفر حقبة التنمية الماضية عن تحقيق تحسن يذكر في بعض الأحوال، أو ربما ساءت أوضاعها في أحوال أخرى، فمئذ أوائل تسعينات القرن الماضي وحتى الأعوام الأخيرة ظلت نسبة العجز في مجموعة محاصيل الحبوب تتراوح مكانها دون أي تحسن يذكر (43.4% خلال الفترة 1993/1997، 43.8% في عامي 2006-2007). بينما تزايدت نسبة العجز من بعض المجموعات مثل الزيوت النباتية (من حوالي 59.2% إلى نحو 74.8%) والبقوليات (من حوالي 32.5% إلى نحو 41.5%) واللحوم (من نحو 18.4% إلى 20.7%). وفي المحصلة ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية من حوالي 13.5 مليار دولار كمتوسط للفترة 1993/1997 إلى حوالي 18.9 مليار دولار كمتوسط لعامي 2006-2007 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1997). وهكذا فإنه إذا ما استمرت التنمية الزراعية المستقبلية تسير وفق معدلات أدائها وإنجازاتها خلال الحقبة الماضية، فربما يتراجع مستوى الطموحات التنموية الزراعية العربية تدريجياً من السعي نحو تحسين نسب الاكتفاء الذاتي، إلى محاولة الحفاظ على ما هو قائم منها والحيلولة دون انخفاضها.
- الزراعة باعتبارها المستخدم الأكبر لموارد المياه، باتت تواجه تحدياً أساسياً يتمثل في تزايد ندرة الموارد المائية على مستوى الدول العربية، ويقترن ذلك أيضاً بزيادة حدة المنافسة على المياه بين الاستخدامات الزراعية والاستخدامات غير الزراعية. حيث يعد الوطن العربي من مناطق العالم الفقيرة في مواردها المائية، وعماماً بعد آخر، يتناقص متوسط نصيب الفرد العربي من المياه على نحو مضطرب نتيجة تزايد السكان وعدم تزايد المتاح من الموارد المائية. ففي عام 1990 كان متوسط نصيب الفرد العربي من المياه يقدر بحوالي 1107 م³، انخفض هذا المتوسط في عام 2007 إلى حوالي 745 م³ فقط، أخذاً بعين الاعتبار أن الانخفاض عن الألف متر مكعب يعنى الدخول في نطاق الفقر المائي الذي يزداد حدة كلما زاد الانخفاض عن هذا المعدل. وهكذا تأتي معالجة مشكلة الندرة المائية على رأس قائمة التحديات الأساسية التي تواجه مستقبل وطموحات التنمية الزراعية العربية.
- في إطار المنظومة المعاصرة للعلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية، انفتحت القطاعات الزراعية في الدول النامية - ومن بينها الدول العربية - على أوضاع غير متكافئة أو عادلة في أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية، تميل فيها موازين القوى والمصالح إلى جانب الكيانات والتكتلات الاقتصادية الكبيرة في الدول المتقدمة، والشركات المتعددة الجنسية ذات السطوة والممارسات الاحتكارية، وتتلاعب بالياتها وبمستويات أسعارها وممارسات مضاربية لا تضمن لتلك الأسواق الحد المناسب من الاستقرار.
- وفق العلاقات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، فإن الزراعة العربية التقليدية والتي تنوء بما يفرض عليها من أنواع الضرائب والرسوم والتي تعتمد على مزارعين أفراد فقراء، إضافة إلى ما تواجهه من زراعات متقدمة تقنياً تتمتع بمعدلات عالية من الدعم، وبأنماط متطورة وقوية من تنظيمات المزارعين، وبمؤسسات للبحث والتطوير والإرشاد تخصص لها نسباً واعتمادات كافية ومفروضة من قيمة الناتج الزراعي. في هذا الإطار يواجه مستقبل التنمية الزراعية تحديات المواءمة عالية الكفاءة مع المستجدات والتطورات العالمية، وطموحات المواكبة وللحاق بركب التطوير والتحديث الزراعي تقنياً وتنظيمياً ومؤسسياً، على مستوى السياسات والاستراتيجيات، وعلى مستوى تكامل الحلقات الخلفية والأمامية فيما بين الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة التصنيع والتجارة والخدمات.
- تضيف الآثار المرتقبة للتغيرات المناخية الكونية بعداً بالغ الأهمية لما يواجهه الزراعة العربية من تحديات. فالمنطقة العربية تدخل ضمن مناطق العالم التي تتهددها التغيرات المناخية المرتقبة بعناصرها المختلفة، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وزيادة حدة الجفاف، ونقص معدلات الأمطار واختلال انتظامها وتوزيعها، وارتفاع مستوى مياه البحار. وفي غياب التدابير والسياسات المناسبة لمواجهة تلك التهديدات والحد من أثارها المحتملة، فسوف تتعرض الزراعة العربية والإنتاج الزراعي العربي لمخاطر حقيقية ومنتزعة خلال العقود القليلة القادمة. وإذا كانت الكوارث هي ما يدهم المجتمعات على نحو مفاجئ ودونما نذر سابقة، فإن الكارثة الحقيقية في حالة ما هو متوقع من التغيرات المناخية على المنطقة العربية، إنما تتمثل في تجاهلها وعدم الاستعداد المسبق بحشد الطاقات والجهود والإمكانات الملائمة لمواجهة كافة احتمالاتها. وفي هذا الشأن تبرز أهمية العمل على إحداث نقلة توعية في استراتيجيات وسياسات التنمية الزراعية العربية على المستويات القطرية والمشاركة، لتكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها وطموحاتها في إطار ما يعترض مسيرتها من كافة أشكال المخاطرة واللايقين.

هل ثمة إمكانيات لتحقيق نقلة نوعية في الأداء التنموي للزراعة العربية؟

تعكس مسيرة التنمية الزراعية العربية خلال العقود الماضية بعض ملامح التطور التقني، وتطور مستويات الإنتاجية، والتوسع

استثمارها في التوسع في الزراعات المروية في مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في أرجاء الوطن العربي. ففي الأوضاع الراهنة تبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي تروى وفق نظم الري التقليدية نحو عشرة ملايين هكتار، وبتحويل نظم الري التقليدية (التي تبلغ كفاءة الري بها نحو 50%) إلى نظم متطورة (تبلغ كفاءتها في المتوسط نحو 75% وفق التقديرات المتحفظة) فإنه يمكن توفير ما يقرب من 18 مليار م³ من المياه تكفي لري ما يقرب من مليوني هكتار جديدة، فإذا ما أضيف إلى تطوير نظم الري الحقلية، تطويراً موازياً في منظومات نقل وتوزيع المياه، يمكن أن تتضاعف كميات المياه التي يمكن توفيرها، ومن ثم تتضاعف المساحات التي يمكن إضافتها إلى الرقعة الزراعية العربية المروية.

- تتوافر في بعض الدول العربية مساحات غير قليلة من الأراضي الصالحة للتوسع الزراعي الأفقي. يضاف إلى ذلك وجود مساحات من الأراضي في عدد غير قليل من الدول العربية لا يتم استغلالها رغم كونها أراضي زراعية، حيث يتم ترك هذه الأراضي دون زراعة لأسباب مختلفة من بينها نقص المياه أو تعرض تربتها لبعض المشكلات أو غير ذلك من المعوقات. هذه الموارد الأرضية - التي تعرف بالأراضي الزراعية المتروكة - تشكل مساحات هامة بلغت نحو 12.5 مليون هكتار عام 1990، وارتفعت إلى حوالي 18 مليون هكتار في عام 2006 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1992 و1998)، الأمر الذي يعد مؤشراً بالغ الخطورة لما يصبب الموارد الأرضية الزراعية العربية من تدهور وتآكل. فإذا كانت الطموحات لا تصل إلى حدود إعادة تأهيل واستثمار هذه المساحات بكاملها، فلا أقل من أن تتواضع الطموحات لتصل إلى حدود إنقاذ استعادة ما تأكل منها خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، والتي تقدر مساحتها بما يقرب من ستة ملايين هكتار.
- برغم ما تحقق من تطور في مستويات الإنتاجية للهكتار من معظم الحاصلات، فلا تزال هنالك إمكانات كبيرة للارتفاع بهذه المستويات من المعدلات الفعلية الراهنة إلى المعدلات الممكن بلوغها وفق النظم الزراعية السائدة - إذ ما استخدمت على نطاق واسع وفي مختلف المناطق والزراعات - والمدخلات الزراعية بالكميات والنوعيات المناسبة، وبخاصة من البذار المحسنة والأسمدة. فمن جهة لا تزال الفروق كبيرة في مستويات الإنتاجية للهكتار من العديد من الحاصلات بين الدول العربية وبعضها البعض سواء فيما يتعلق بالزراعات المروية، أو الزراعات المطرية. ففي حالة القمح المطري (على سبيل المثال لا الحصر) تبلغ الإنتاجية للهكتار في بعض الدول أقل من نصف المتوسط العام عربياً، وأقل من ثلث نظيرتها في بعض الدول الأخرى. وفي حالة القمح المروي تتسع التباينات بين الدول إلى أكثر من ذلك. ومن جهة ثانية لا تزال الفروق كبيرة أيضاً بين معدلات الإنتاجية الراهنة في مختلف الدول العربية، وبين ما يمكن أن يتحقق إذا ما استخدمت على نطاق واسع البذار المحسنة والمقننات السمادية المناسبة. الأمر الذي يمكن معه - وفق الخبراء المختصين -

في المساحات الزراعية المروية. غير أن ما تحقق كان محدوداً في نطاقه على مستوى الزراعات المروية في بعض الدول، كما كان متواضعاً ومتقلباً من عام إلى آخر وفق ما يعكسه معيار معدل النمو السنوي للنتاج الزراعي العربي. يضاف إلى ذلك أن غالبية ما تحقق كان على حساب الاستغلال غير الرشيد أو المستدام للموارد الزراعية الطبيعية وبخاصة الأراضي والمياه. وفي الصورة الراهنة لا تزال الزراعة العربية تعتمد على الزراعات المطرية، الفقيرة والبدائية، فيما يقرب من ثلاثة أرباع مساحتها، بينما توقفت خلال السنوات الأخيرة إمكانات التوسع في الزراعات المروية، بل اتجهت إلى الانخفاض، نظراً لتفاقم مشكلة ندرة الموارد المائية وضعف كفاءة استخدامها.

في إطار هذه الأوضاع، وفي إطار ما سبق عرضه من التحديات التي تواجه التنمية الزراعية العربية، يبدو من المنطقي التساؤل حول ما إذا كانت هنالك فرص وإمكانات لا تزال سائحة ومتاحة لتحقيق معدلات أفضل من الأداء التنموي للزراعة العربية؟ وفي هذا الصدد يمكن الانطلاق نحو محاولة الإجابة على هذا التساؤل في ضوء النقاط والاعتبارات التالية:

- أ- إن الزراعة العربية لا تزال تنطوي على الكثير من الطاقات الكامنة، وإنها في الغالبية العظمى من قطاعاتها ومجالاتها ومواردها، لم تنتهياً بعد نحو الانطلاق التنموي الحقيقي وذلك نتيجة كونها القطاع الأدنى في سلم أولويات واهتمامات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الأقطار العربية على السواء.
- فالقطاعات الزراعية العربية هي الأكثر فقراً فيما تناهه من المخصصات الاستثمارية التنموية العامة، والأقل جذباً في واقعها الراهن للاستثمارات الخاصة.
- مخصصات الإنفاق في مجالات البحث والتطوير ونقل التقانات الزراعية ما زالت تتجاوز ما هو أدنى في حدود الكفاف، وتأتي نسبها في ترتيب متأخر وفق المقارنات الدولية. إضافة إلى ما سبق، فإن المناطق والأقاليم الزراعية العربية هي الأكثر فقراً فيما يخصها من مرافق البنى الأساسية والخدمات الزراعية المساندة.
- وإلى حد بعيد يعزى فقر الزراعة العربية وتواضع مستويات أدائها إلى تواضع الأحوال الاقتصادية والمعيشية للسكان الزراعيين، باعتبارهم العنصر الأكثر أهمية في عملية الإنتاج والتنمية الزراعية، فبين هؤلاء السكان - وفي مختلف الأقطار العربية على السواء - ترتفع نسبة الفقر والبطالة والأمية، وتندر الكوادر المدربة أو الماهرة، وتتواضع الخبرات والمعارف الخاصة بالتقانات المتطورة وأساليب ونظم الإدارة، وتغيب الكيانات والمؤسسات التي تعمل على تكامل جهود المزارعين وجمع شتاتهم وتحقيق مصالحهم المشتركة.
- ب- لا تزال الزراعة العربية - من منظور الموارد الطبيعية والتطوير التقني - تنطوي على فرض وإمكانات كبيرة لتحقيق معدلات غير مسبوقه للأداء التنموي المأمول.
- فعلى الرغم من تزايد مشكلة ندرة الموارد المائية، إلا أن ترشيد استخدام الموارد المتاحة منها يمكن أن يوفر كميات كبيرة يمكن

والموسمية، وفي الريف تتدنى مستويات الإنتاجية لوحدة عنصر العمل. وتعتبر المناطق الزراعية والريفية بصفة عامة هي الأدنى في حظوظها من المرافق العامة والخدمات الأساسية. وإلى درجة كبيرة يعد فقر وتخلف المناطق الزراعية والريفية سبباً ونتيجة في ذات الوقت لفقر وتخلف الزراعة في غالبية أرجاء الوطن العربي. الأمر الذي ينبغي معه النظر إلى التنمية الزراعية من زاوية أوسع وبرؤية أكثر عمقاً وشمولاً تأخذ بعين الاعتبار ما تستحقه الزراعة وسكان الريف من حقوق عادلة في التنمية الشاملة.

وقد أكد البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام 2008 بعنوان الزراعة من أجل التنمية (البنك الدولي، 2008) على هذه الرؤية، حيث خصص هذا التقرير لبيان ماذا يمكن للزراعة أن تفعل من أجل التنمية، موضحاً أن للزراعة سمات متعددة تجعل منها أداة فريدة من أجل التنمية، وذلك بالتنسيق مع القطاعات الأخرى، لتقليل الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية.

هل يعد العمل العربي المشترك ضرورة لتحقيق طموحات التنمية الزراعية العربية المستدامة؟

من البديهي أن كل دولة من الدول تتحمل المسؤولية الأولى والأساسية في العمل على تحقيق أهدافها التنموية من أجل الارتقاء بمستويات معيشة سكانها. غير أن النمط الراهن للعلاقات الدولية والنظام العالمي المعاصر بمؤسساته وهيئاته ومنظّماته، أصبح أكثر وعياً بأهمية التعاون والعمل المشترك على كل من النطاقين الدولي والإقليمي من أجل دعم وتعزيز قدرات الدول في هذا المجال.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبحت دول العالم أكثر اهتماماً وسعيًا لإقامة أنماط مختلفة من التعاون الإقليمي، الذي يستهدف بصفة أساسية دعم وتعزيز الأمن القومي والاستراتيجي للدول، ويدخل في مفرقاته ومكوناته ما يدعم ويعزز عناصر ومقومات القوة الإقليمية المشتركة من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحرير المبادلات التجارية وتنسيق السياسات، إلى غير ذلك من العناصر والمقومات التي تتوقف على طبيعة ومستوى التعاون القائم.

وقد كانت الدول العربية سباقة في إدراك أهمية التنسيق والتعاون والعمل المشترك في مختلف المجالات منذ قيام جامعة الدول العربية وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك. ومنذ تلك الفترة لم تتوقف الجهود والمساعدات لدعم وتعزيز أطر التكامل العربي، مما يؤكد القناعات العامة والعميقة بأهمية هذا التكامل من أجل تحقيق المصالح العربية المشتركة، وتعزيز مقومات الأمن الاستراتيجي العربي بمفهومه الشامل، متضمناً الأمن الموردي والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي. يضاف إلى هذه القناعات وتلك الأهمية مجموعة من الاعتبارات الأصيلة أو المستحدثة التي باتت تؤكد - أكثر من أي وقت مضى - على ضرورة العمل العربي المشترك عامة، وفي مجال تحقيق طموحات التنمية الزراعية المستدامة على وجه الخصوص. ولعل من أهم تلك الاعتبارات ما يلي:

- التباين الموردي، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد الرئيسية للتنمية الزراعية، المياه والأرض والعنصر البشري ورأس المال،

الوصول بالمتوسط العام لمستوى الإنتاجية إلى ما يقرب من الحدود العليا لها في الأوضاع الراهنة.

- إذا كانت الموارد الزراعية من الأرض والمياه محدودة بطبيعتها، ويتعرض متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي منها للتناقص المستمر عاماً بعد آخر، فإن البحث العلمي والتطوير التقني يظل مورداً لا ينضب معينه ولا ينقطع عطاؤه. وإذا كانت البشرية قد حققت - فيما مضى إنجازات هامة في مجالات زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ارتكزت بصفة أساسية على التوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والميكنة الزراعية، فإنها تتقدم اليوم بخطى متسارعة نحو عصر الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بتطبيقاتها العديدة في مجالات الإنتاج الزراعي، والتي لا تقتصر فقط على إيجاد الأصناف والسلالات عالية الإنتاجية، وإنما أيضاً الأصناف القادرة على مقاومة الأمراض والأفات، أو تحمل الظروف البيئية غير المواتية، بما في ذلك شح المياه أو ارتفاع درجات الحرارة، أو تلك التي يمكن زراعتها باستخدام المياه المالحة أو في الأراضي الهامشية، إلى غير ذلك من المجالات والتطبيقات التي لا تقتصر فقط على المنتجات النباتية وإنما تمتد كذلك إلى المنتجات الحيوانية. وإذا كانت الموجه التكنولوجية الجديدة تقدم للدول والمجتمعات فرصاً غير مسبوقة لتحقيق طموحاتها في مجال التنمية الزراعية ومواجهة متطلبات سكانها من الغذاء، فإن الإمساك بتلك الفرص واقتناصها إنما يتطلب إلى جانب العزم والإرادة جهوداً جادة للحاق بركب هذه الموجه وعدم التخلف عنها، والمشاركة الفاعلة في مجالات البحث والتطوير الخاصة بها.
- ج- تنطوي التنمية الزراعية - وبخاصة في الدول النامية - على فرص غير محدودة لتحقيق النهضة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك بفضل ما يملكه قطاع الزراعة من علاقات تشابكية قوية بمختلف قطاعات الاقتصاد الإنتاجية والخدمية، والدرجة العالية من الاعتماد المتبادل بين الزراعة وتلك القطاعات. وأيضاً بفضل ما تنطوي عليه الزراعة - في إطار تلك العلاقات - من فرص هائلة لخلق حلقات متعددة للتنمية المضافة سواء في مجالات دعم وإمداد القطاع الزراعي بمدخلاته وخدماته، أو في المجالات الإنتاجية والخدمية التي تعتمد على منتجات هذا القطاع. فالوطن العربي لا يزال يعتمد على الاستيراد لمعظم آلات ومعدات ومدخلات الزراعة، ولا تصنع إلا النذر اليسير من منتجاتها.

من ناحية أخرى فإن دعم وتعزيز جهود التنمية الزراعية العربية، إنما تقدم فرصاً حقيقية لتحقيق قدر أفضل من عدالة التنمية فيما بين المناطق الحضرية والريفية. فالسكان في المناطق الريفية - التي تعد الزراعة عماد نشاطاتها - يمثلون نسبة كبيرة على مستوى الوطن العربي قُدْرَت بحوالي 45% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007)، وهم أكثر من ذلك بكثير في بعض الدول. وبين هؤلاء السكان توجد النسبة الأكبر من الفقراء ومن الأميين، كما ترتفع نسبة البطالة، وبخاصة البطالة المقنعة

على حساب الإضعاف أو التقليل من شأن التعاون والتكامل الإقليمي. وقد أثبتت الأزمات الراهنة أن البعد الإقليمي في العمل المشترك يمثل الملاذ الأكثر أمناً واستقراراً لتحقيق طموحات التنمية وللحد من الآثار السلبية والصدمات الحالية والمحتملة للنظام العالمي القائم.

- كما سبق القول، فإن المنطقة العربية تعد أكثر مناطق العالم تعرضاً للآثار السلبية المحتملة للتغيرات المناخية العالمية، وتعتبر الزراعة هي القطاع الأكثر تضرراً بتلك الآثار. وفي إطار المواجهة الموضوعية للتغيرات المناخية وآثارها المحتملة على الزراعة والتنمية الزراعية، فإن الطبيعة العامة والشاملة لهذه الآثار وتلك التغيرات تفرض مواجهة جماعية وعملاً مشتركاً وتعاوناً وثيقاً في العديد من مجالات البحث والرصد والسياسات والمشروعات. حيث تظل الجهود المبعثرة لكل دولة على حدة في هذا الشأن محدودة الجدوى وقليلة الأثر، إن لم تكن ضريباً من العبث والعمل غير الموضوعي.
- لعل من بين ما يفرض ضرورات العمل العربي المشترك لتحقيق طموحات التنمية الزراعية العربية المستدامة، أن الوطن العربي في واقع الأمر أصبح يواجه أزمته حادتين في مجال أمنه الغذائي، أزمة مزمنة، وأزمة طارئة. أزمة مزمنة تتمثل في العجز المتواصل في نسب الاكتفاء الذاتي والعجز المتفاقم في حجم وقيمة الفجوة الغذائية. وأزمة طارئة تتمثل فيما ينعكس على الوطن العربي - المستورد الصافي للغذاء - من آثار سلبية وخيمة في إطار ما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من قصور واختلالات حادة في المعروض من سلع الغذاء الرئيسية ومخزوناتا وارتفاع أسعارها.
- فإذا كانت جهود التنمية الزراعية العربية القطرية طوال العقود الأخيرة لم تسفر في واقع الأمر عن إنجازات ملموسة وذات شأن في مواجهة الأزمة المزمنة، فربما كان للأزمة الطارئة أثرها الإيجابي في إحياء وإنعاش الوعي بالتركيز على مجالات التعاون والعمل المشترك، جنباً إلى جنب مع الجهود التنموية الزراعية القطرية. وربما كان اجتماع الأزمته أدعى إلى اجتماع الجهود وتعزيز مجالات التكامل وتنسيق السياسات في مواجهة جادة لما يحيق بالوطن العربي من مخاطر وتهديدات في إطار كلتا الأزمته معاً.

إذا، ما هو المدخل - أو المداخل - الأكثر ملاءمة للعمل العربي المشترك لتحقيق طموحات التنمية الزراعية العربية المستدامة؟

- لم تكن الأزمة الغذائية العالمية الراهنة هي أولى الأزمات الغذائية العالمية، ففي أواسط سبعينيات القرن الماضي واجه الوطن العربي آثار أزمة مماثلة، كان الاعتماد في هذه المواجهة، ووفق طبيعة وظروف تلك المرحلة، ذات طابع قطري في الغالبية العظمى من سياساتها وبرامجها وآلياتها، إلى جانب قدر ضئيل ومجالات محدودة ومستويات متواضعة من التنسيق والعمل المشترك.
- فعلى صعيد السياسات والبرامج القطرية نالت التنمية الزراعية قدراً أفضل من الاهتمام في العديد من الدول العربية، وصيغت الأهداف الرامية إلى تحقيق الاكتفاء

وما يلاحظ من وفرة أحد أو بعض هذه الموارد في بعض الدول وندرتها في بعضها الآخر، على النحو الذي يعطل مبدأ التوليف الأمثل بين الموارد على مستوى كل دولة على حدة، ويعوق انطلاق التنمية في بعضها، ويجعل من الإنتاج في بعضها الآخر نشاطاً غير اقتصادي مرتفع التكلفة ومستنزفاً للموارد الطبيعية المحدودة.

- إذا كان الاقتصاد الدولي المعاصر يستند بصفة أساسية إلى اعتبارات الكفاءة والقدرة التنافسية، وما يعززها من وفورات الحجم واتساع الأسواق، فربما لا يتسنى لغالبية الدول العربية - فرادى - أن تمتلك عناصر القدرة على مواكبة الاقتصاد الدولي المعاصر عامة وفي مجال مشروعات التنمية الزراعية والمشروعات المرتبطة بها بوجه خاص.
- قدمت جماعة الدول الأوروبية نموذجاً يحتذى لما يمكن أن يحققه التعاون والتكامل الإقليمي من تعظيم المصالح المشتركة لدوله الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وعلى وجه الخصوص في مجال التنمية والنهضة الزراعية التي بلغت الجماعة الأوروبية بفضل سياستها الزراعية المشتركة. فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمثل تلك الدول الفنية والمتقدمة، فالحاجة اكبر وأمس لتعاون وتكامل الدول النامية ومن بينها الدول العربية، لا سيما في عالم تسوده التكتلات الإقليمية والكيانات الاقتصادية الكبيرة.
- أوضحت الممارسات العملية أن موازين القوى في الواقع الراهن للعلاقات الدولية تتحاز لغير صالح الكيانات الضعيفة والدول الأفراد، بما في ذلك توجهات ما يعمل في إطار هذه العلاقات من هيئات ومنظمات ومؤسسات دولية. وفي هذا السياق أيضاً تتعرض العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية لتأثيرات وممارسات غير عادلة، توجهها وتحكم فيها مؤسسات عالمية عملاقة أو شركات متعددة الجنسية أو حكومات لدول كبرى. وتنطوي على قدر غير يسير من الممارسات الاحتكارية والمضاربية التي تضر باستقرار الأسواق العالمية وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية والفقيرة.
- كشفت الأزمات العالمية الطاحنة التي يمر بها العالم اليوم - أزمة الغذاء العالمي والأزمة المالية العالمية - عن قصور بالغ في قدرة النظام الاقتصادي العالمي، بما يدعيه ويدعو إليه من الحرية الاقتصادية المفترضة وآليات السوق المطلقة، عن تحقيق وضمان اعتبارات الكفاءة والاستقرار والفرص المناسبة والعادلة لكافة الأطراف، فها هي الدول العربية تتكبد خسائر مالية وأضرار اقتصادية فادحة جراء أزمة مالية عالمية تسببت فيها دول أخرى، وها هي الدول العربية تتعرض لتقلبات حادة - غير مبررة منطقياً - من أسعار السلع الغذائية والطاقة خلال فترات زمنية محدودة، كانت فيها تلك الدول من بين أكثر المتضررين في هذه وتلك. ومن ثم فقد كشفت تلك الأزمات عن الخطأ الفادح للاعتداد بالنظام الدولي والمبالغة في الركون إليه والاعتماد عليه،

عام 2005. غير أنه يلاحظ أن التجارة العربية البينية في مجموعة الأغذية والمشروبات حققت فيما بين عامي 1997، 2005 أعلى نسبة للزيادة بالمقارنة بباقي المجموعات السلعية أو بالمقارنة بالأداء العام للتجارة البينية الكلية. فقد زادت نسبة التجارة البينية في مجموعة الأغذية والمشروبات خلال تلك الفترة من 15.5% إلى 23.2%. وفي واقع الأمر فإن هذا التحسن السبي في التجارة العربية البينية في مجموعة السلع الغذائية والمشروبات يعكس تحولاً في الاتجاه للتجارة العربية وخصماً من تجارتها الكلية العالمية في سلع هذه المجموعة. يدل على ذلك أن الأهمية النسبية للسلع الغذائية والمشروبات في هيكل التجارة البينية العالمية لم تتطور على نفس المستوى، كما يدل على ذلك أيضاً أنه فيما بين عامي 1997، 2005 كان معدل الزيادة في التجارة العربية البينية في السلع الغذائية والمشروبات أكثر تسارعاً من نظيره للتجارة العربية العالمية في نفس السلع حيث بلغ حوالي 312% للأولى مقابل 209% للثانية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998 و2006).

خلاصة القول أنه برغم الآثار الإيجابية المحددة لمنطقة التجارة الحرة العربية على حركة التجارة العربية البينية عامة، فإن آثارها الإيجابية الأكثر وضوحاً على التجارة البينية للسلع الغذائية والمشروبات كانت نابعة في معظمها من تحولات في تلك التجارة بأكثر من كونها حفزاً لمزيد من الطاقات التجارية الناجمة عن تطورات إيجابية ذات شأن في معدلات أو هيكل الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية العربية.

- في هذا الإطار يرى العديد من الخبراء والاقتصاديين أن التعاون والتنسيق والجهود العربية المشتركة في المجالات المتعددة للتنمية الزراعية تمثل المدخل الصحيح لدعم وتعزيز التجارة الزراعية العربية البينية، وذلك خلافاً لما يراه البعض من أن تحرير التجارة يؤدي - على نحو تلقائي - إلى تعزيز التنمية الزراعية وتطوير هيكلها الإنتاجية.
- في ضوء ما تقدم، ومن خلال النظرة التقويمية الموضوعية للحقبة الماضية، واستخلاص التجارب والدروس المستفادة منها، وترتيباً على ما سبق عرضه حول الفرص والإمكانات المتاحة لتعزيز التنمية الزراعية العربية المستدامة، وما تقتضيه طبيعة المرحلة القادمة من أهمية تفعيل البعد الخاص بالعمل العربي المشترك من أجل تحقيق الطموحات المأمولة في هذا الصدد، فلعله من الأهمية بمكان أن يقوم هذا العمل المشترك في المرحلة القادمة وفق صيغة عملية أكثر موضوعية ومرونة، وملاءمة لمقتضيات الحاضر وتطورات ومستجداته.
- تقوم الصيغة المقترحة للعمل التنموي الزراعي العربي المشترك في المرحلة القادمة على أربعة مرتكزات أساسية :
- توفير التمويل اللازم لتحقيق طموحات التنمية الزراعية العربية.
- تنسيق السياسات الزراعية العربية.
- تطوير مناخ استثماري متميز وأكثر جاذبية للمشروعات الزراعية والمشروعات المرتبطة والمكملة. وكذا تطوير النظم والقوانين ذات العلاقة.

الذاتي، وارتفعت شعارات تربط ما بين الحرية وبين الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء. وعلى صعيد التنسيق والعمل العربي المشترك تم وضع برامج طموحة للأمن الغذائي العربي على أساس نوعي، بعضها للحبوب وأخرى للزيوت وثالثة للسكر ورابعة للحوم.. إلى غير ذلك من البرامج التي تتضمن مشروعات وآليات محددة الأهداف والمكونات والموازنات.

- في محصلة أداء حقبة ما بعد أزمة السبعينات يمكن القول بأنه قد تحققت إنجازات وتطورات، غير أنها كانت بكافة المقاييس دون الطموحات والأهداف والشعارات التي تبنتها تلك الحقبة. وفي محصلة الأداء أيضاً يمكن القول بأن ما تحقق من الإنجازات والتطورات كان قاصراً ومحدوداً على صعيد جهود تطوير الإنتاج والإنتاجية، ودوناً رؤية إستراتيجية تنموية واضحة المعالم محددة الأهداف ومتكاملة الأركان، تتعدى الحدود القاصرة لاهتمامات زيادة الإنتاج إلى الاهتمام بالتطوير والتحديث في مجالات البنيات التحتية الزراعية، والخدمات البحثية والإرشادية، والأطر المؤسسية، والنظم التسويقية والتمويلية، والأنشطة التصنيعية للمدخلات والمنتجات، إلى غير ذلك من عناصر العملية التنموية الزراعية الشاملة. وفي محصلة الأداء أيضاً يمكن القول أن ما تحقق من الإنجازات التنموية في تلك الحقبة لم يراع بأي حال اعتبارات الاستدامة التنموية والحفاظ البيئي والموردي، وهناك العديد من الشواهد والقرائن في العديد من الدول العربية على ما أفرزته هذه الحقبة من آثار سلبية وأضرار بالغة كميّاً ونوعياً على موردي المياه والأراضي الزراعية، وأيضاً على البيئة بشكل عام.
- حتى منتصف التسعينات لم تكن الجهود العربية المشتركة في مجال التنمية الزراعية - كغيرها من المجالات - تتم ضمن إطار محدد المعالم للعمل العربي المشترك. وفي عام 1995 انطلق إلى حيز التنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ليشكل الإطار العملي لمرحلة الانطلاق نحو التكامل العربي، وهي مرحلة تحرير التجارة البينية التي استكملت في عام 2003. فهل كان لتحرير التجارة العربية البينية انعكاسات على نسبة المبادلات الزراعية العربية/العربية، وهل امتدت هذه الانعكاسات إلى هيكل الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية العربية.
- على صعيد التجارة العربية البينية تدل المؤشرات إلى حدوث تحسن طفيف في الصورة العامة لهذه التجارة، حيث زادت نسبتها من حوالي 8.7% في المتوسط لعامي 1993، 1994 (أي قبيل تنفيذ البرنامج) إلى 9.4% عام 2005 أي ما بعد اكتمال تنفيذ البرنامج. وفي التحليل القطاعي يتضح أن هيكل التجارة العربية البينية يتشكل من المواد الخام والوقود المعدني بصفة أساسية، حيث كانت تمثل ما نسبته 48.2% عام 1997، وارتفعت هذه النسبة إلى نحو 55.1% عام 2005، وأما الأغذية والمشروبات فتمثل نحو 16% من هيكل التجارة العربية البينية عام 1997، وارتفعت هذه النسبة إلى 17.2%

جهة أخرى، فإن اكتمال البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية إنما يعني الانتقال إلى مرحلة أكثر تطوراً على طريق التكامل الاقتصادي العربي، فلا بأس من الإسراع والتبكير بتنسيق السياسات الزراعية العربية التي يعد ضرورة في مرحلة من مراحل تطور هذا التكامل.

ج- فيما يتعلق بتطوير مناخ الاستثمار العربي والتشريعات ذات العلاقة؛

إذا كانت الدول العربية عامة تبذل جهودها ومسااعيها من أجل تحسين مناخ الاستثمار لدفع عملية التنمية الشاملة. فإن الطبيعة الخاصة بالزراعة والمشروعات الزراعية، وما يرتبط بها من مشروعات داعمة ومتكاملة أحق بأن يصاغ من أجلها مناخ للاستثمار خاص أكثر تميزاً وجاذبية، إذا ما كان الأمر يتعلق بتحقيق تطور حقيقي ونقله نوعية في مجال التنمية الزراعية العربية، يتضمن هذا المناخ الحدود الأعلى من عوامل الجذب والتسهيلات والضمانات. هذا المناخ الاستثماري الخاص يمثل الشرط الضروري لتفعيل الآلية الخاصة بالصندوق العربي للتنمية الزراعية.

من ناحية أخرى، يرتبط بتحسين مناخ الاستثمار الزراعي، التزام الحكومات التي تستضيف المشروعات التي يمولها الصندوق المقترح، بتطوير نظمها وتشريعاتها وإجراءاتها ذات العلاقة، بما يضمن اتساقها عربياً وخلوها من المشاكل والمعوقات والتعقيدات التقليدية.

د- فيما يتعلق بتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

تتعدّد مجالات وبرامج ومشروعات التنمية الزراعية الشاملة. فمنها ما يتعلق بتهيئة وتطوير المرافق والخدمات الأساسية في مناطق التطوير والاستثمار، ومنها ما يتعلق بدعم وتطوير مؤسسات وأجهزة البحث والتطوير والإرشاد ونقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر البشرية، ومثل تلك المجالات غالباً ما تناط بالحكومات مسؤولية تنفيذها.

وأما المجالات الأكثر اتساعاً للمشروعات والأنشطة التنموية الزراعية الشاملة فتقع مسؤولية القيام بها وتنفيذها على مؤسسات وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لا يشتمل ذلك فقط على المشروعات الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية وغيرها، وإنما يمتد إلى المشروعات المرتبطة والتكاملة، والتي يدخل في إطارها - على سبيل المثال لا الحصر - مشروعات إنتاج وتصنيع الآلات والمعدات والأدوات الزراعية، ومشروعات إنتاج التقاوي والشتلات المحسنة، والأسمدة والمبيدات واللقاحات والأمصال البيطرية، ومستلزمات نظم الري الحديثة، ومواد التعبئة والعبوات، وأيضاً مشروعات تصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، والمطاحن والمضارب ومعامل الاستخلاص والتكرير والمشروعات التسويقية والتصديرية وما يرتبط بها من مجالات النقل والتخزين. إلى غير ذلك من المجالات والمشروعات والأنشطة التي تندرج جميعها في إطار التنمية الزراعية الشاملة، ويمثل الغياب أو القصور في أحدها أو بعضها اختناقات ومعوقات تتعثر تبعاً لها باقي المجالات والحلقات التنموية المتكاملة.

في هذا الإطار تأتي أهمية تضمين رجال الأعمال وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات الريفية ومنظمات المزارعين، ضمن الإطار المستهدف بتقديم القروض التمويلية، وذلك ضمن إطار مناسب للضمانات الحكومية في كل دولة من الدول المستفيدة بالقروض.

ومن الجدير بالذكر الإشارة في هذا الصدد إلى إعلان الرياض بشأن تعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، ذلك الإعلان الذي صدر في شهر أبريل عام 2008 عن وزراء الزراعة والمسؤولين عن الشؤون الزراعية

• تعظيم دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات الريفية ومنظمات المزارعين، في مجالات التنمية الزراعية القائمة على العمل العربي المشترك.

أ- فيما يتعلق بتوفير التمويل؛

يعد التمويل من أهم المعوقات التي تحول دون انطلاق الزراعة العربية نحو التطوير والتحديث، فالمزارعون بطبيعتهم لا تتوافر لديهم القدرات التمويلية الذاتية لمشروعاتهم الإنتاجية، أو إدخال التطوير والنظم الزراعية الحديثة إلى مزارعهم. والمستثمرون ورجال الأعمال يجدون في المشروعات والمجالات في القطاعات غير الزراعية عوامل جذب أكبر لاستثماراتهم سواء من حيث سرعة العائد وارتفاع نسبته أو من حيث انخفاض عناصر المخاطرة واللايقين. وعندما تتنافس الزراعة مع غيرها من القطاعات في هذا الصدد فلا تحظى بغير اليسير من الاستثمارات الخاصة. وعلى مستوى الاستثمارات الحكومية فالزراعة تكاد تكون أقل القطاعات فيما يخصها من تلك الاستثمارات، بما لا يتناسب بأي حال مع متطلبات هذا القطاع، لا سيما في الأقطار الزراعية ذات الموارد المالية المحدودة والموازنات العامة المتواضعة.

وهكذا فإن توفير مقادير مناسبة من التمويل المخصص للتنمية الزراعية المتكاملة يمثل أهم المداخل التي ينبغي أن تعمل من أجلها جهود العمل العربي المشترك. ومن المقترح في هذا الصدد أن يتم إنشاء صندوق عربي للتنمية الزراعية برأسمال عربي مشترك في حدود لا تقل عن خمسين مليار دولار، يتم ضخها في هذا الصندوق على مدى زمني مناسب (في حدود خمس سنوات)، يقدم الصندوق قروصاً ميسرة في شروطها إلى أقصى درجة ممكنة، تستفيد منها الحكومات فيما تقوم به من مشروعات حكومية، والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني فيما تقوم به من مشروعات استثمارية زراعية أو في المجالات المكملة والمرتبطة. يتم الإقراض في كافة الأحوال بضمانات حكومية وعلى أساس من دراسات الجدوى المناسبة التي تعتمدها جهات فنية عربية متخصصة، ووفق معايير مناسبة للمتابعة والتقييم المستمر، وتقدم القروض في حدود نسب معينة من المتطلبات التمويلية للمشروعات وحسب طبيعة كل مشروع على أن توفر الجهات المقترضة النسب الباقية. ويعمل الصندوق بنظام التمويل الدوار، فيتم ضخ متحصلاته من الأقساط والفوائد مرة أخرى في قنوات تمويل جديدة لمشروعات جديدة بما يحقق الاستمرارية واتساع نطاق التمويل والمشروعات.

ب- فيما يتعلق بتنسيق السياسات الزراعية العربية؛

كان تنسيق السياسات الزراعية العربية، ولا يزال، من الآليات بالغة الأهمية، والمتطلبات الأساسية لتعزيز وزيادة فاعلية العمل العربي المشترك في المجالات التنموية الزراعية، وأيضاً في مجالات دعم وتعزيز التجارة الزراعية العربية البينية.

وبرغم التوصيات والقرارات التي صيغت في هذا الشأن، فلا يزال هذا التنسيق قاصراً، إن لم يكن منعزلاً. غير أن الظروف والأزمات الراهنة ربما كانت دافعاً ومحضراً لوضع هذا الأمر موضع التنفيذ في المرحلة القادمة. لا سيما وأن هناك بعض المقومات الداعمة لذلك. من بينها أنه تم وضع واعتماد إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة «تمت الموافقة على هذه الاستراتيجية في قمة الرياض في مارس 2007» تتضمن أهدافاً واضحة وآليات وبرامج محددة، يمكن أن تشكل إطاراً مناسباً يتم وفقاً له وعلى هداه تنسيق السياسات الزراعية العربية. ومن

المتاحة الداعمة لتحقيق ذلك التطوير والتحديث. وإذا كان ثمة اتفاق أو اختلاف حول ما سبق طرحه بشأن صيغة ومداخل العمل العربي المشترك في المرحلة القادمة، فالأمر يحتمل الاجتهادات طالما كانت تستهدف نفس الغايات. إلا أن إفلات الفرصة الراهنة لتحقيق طموحات التنمية الزراعية، ربما يؤجل الإمساك بها مرة أخرى إلى عقود قادمة، ويعرض الوطن العربي بمختلف أقطاره لمخاطر جمة وآثار سلبية وخيمة.

المراجع

- البنك الدولي. 2008. تقرير عن التنمية في العالم 2008. الزراعة من أجل التنمية.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1992. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 12. الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1994. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 14. الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1996. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 16. الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1997. التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي. الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1997. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي. الملخص التنفيذي، الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1998. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 18. الخرطوم، السودان.

العربية أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. ففي هذا الإعلان ما يمثل رؤية متطورة لمداخل ومجالات العمل الزراعي العربي المشترك، وما يتسق بدرجة أو أخرى مع الصيغة والتصور المقترح السابق. فمن بين ما تضمنه إعلان الرياض ما يلي:

- استنهاض همم القطاع العام والخاص ورجال المال والأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة.
 - التزام حكومات الدول العربية المستضيفة للمشروعات الزراعية العربية المشتركة بمنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المشجعة والمحفزة على الاستثمار العربي في مجال الأمن الغذائي.
 - حث حكومات الدول للإسراع بتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
 - تعبئة الطاقات والموارد لبلورة وإعداد البرامج والمشروعات القطرية والمشاركة التي تساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة.
 - إعداد خطة عمل وبرنامج زمني محدد الآجال لتنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية للإسراع في بلورة السياسة الزراعية العربية المشتركة في المدى المتوسط، باعتبارها أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للتنمية الزراعية العربية المستدامة.
- خلاصة القول، أن الأزمة الغذائية العالمية الراهنة - برغم أضرارها الفادحة - فإنها يمكن أن تشكل نقطة تحول جذرية للانطلاق نحو إحداث نقلة نوعية لتطوير وتحديث الزراعة العربية، والخروج بها من نفق التقليدية والبدائية والإهمال والتهميش الذي احتواها طوال الحقبة الماضية. لا سيما وأن هناك العديد من المقومات والإمكانات والفرص

Necessities and Areas of Integration Between Arab Countries for Sustainable Agricultural Development

Waheed A. Mogahed¹

Summary

Beside severe negative impact of the recent world food crisis and its economic burden on different Arab countries, such crisis also pointed out the chronic Arab food crisis and pushed issue of Arab agricultural development and in integration to the focus of events and public interests, as well as the issue of Arab integration possibilities in this area.

Some logical questions has been raised in this concern:

- What are the main challenges and ambitions of the Arab agricultural sustainable development?
- What are the opportunities and possibilities to achieve better performance of Arab agricultural development?
- If the Arab integration is necessary and justified in this concern?
- What are the more efficient and more proper elements and dimensions of Arab agricultural development integration for the next period?

Through discussing and analyzing these questions, it could be said that the Arab world still has great opportunities and chances to achieve better performance rates in the areas of sustainable agricultural development and Arab food security. The collective efforts of Arab countries are considered very essential in this concern. The most important needs within the framework of Arab integrated efforts is to ensure sufficient amount of special finance for Arab agricultural development, the minimum amount is estimated by about 50 billion US\$. An Arab agricultural development fund has to be established to provide soft loans to both governments and businessmen according a perfect framework of conditions and regulations to ensure the maximum efficiency of utilizing such loans in projects and activities which contribute significantly to the common Arab goals of agricultural development and food security.

¹ Professor of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain-Sham University, P.O. Box 68 Hadaek Shoubra, 11241 Cairo, Egypt, Fax (+202)4444460, E-mail: waheed.mogahed@gmail.com